الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/8
10 March 2006
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

اجتماع فريق الخبراء بشأن تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية
بيروت، ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت، اجتماعاً لفريق الخبراء بشأن تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وجاء هذا الاجتماع، الذي يندرج في إطار برنامج عمل الإسكوا الحالي حول السياسات الاجتماعية المتكاملة، استكمالاً لجهود المجتمع الدولي من أجل تفادي الآثار السلبية للعولمة. وركز على اتخاذ إجراءات تشجع التوجه نحو عولمة ذات فحوى إنسانية وتؤدي إلى التنمية الاجتماعية. وفي هذا الإطار استهدف الاجتماع:

(أ) توفير منبر للخبراء لتبادل المعلومات والآراء حول تأثير العولمة على الأوضاع الاجتماعية في المنطقة العربية؛

(ب) تحديد العوامل الرئيسية لتأثيرات العولمة على الأوضاع الاجتماعية في المنطقة العربية وكذلك القضايا والتحديات الأساسية الناتجة عنها؛

(ج) توضيح كيفية مساعدة الدول العربية للاستفادة من العولمة وتقليص الخسائر الناتجة عنها؛

(د) اقتراح نهج لتعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي يمكّن الدول والمجتمعات العربية من التعامل مع العولمة والاستفادة من الفرص التي توفرها.

وتطرقت وثائق الاجتماع الى الفرص التي تتيحها العولمة، والتحديات المرافقة لها، والتأثيرات الاجتماعية المترتبة عليها مثل زيادة الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي وتهميش الأقليات، بالإضافة إلى تأثير العولمة على الثقافة والحضارة العربيتين وعلاقة الدولة بالخدمات الاجتماعية الإنمائية ووضع الحماية الاجتماعية في ظل الدور المتغير للدولة.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للتوصيات والنتائج التي صدرت عن الاجتماع ولأهم النقاط التي أثيرت في مناقشة كل محور من المحاور المطروحة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
أولاً- التوصيات	٣-١٠	٣
ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات	٤-٨	٣
باء- التوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني	٩	٧
جيم التوصيات المتعلقة بدور الإسكوا ومنظمة العمل الدولية.....	١٠	٧
ثانياً- محاور البحث والنقاش	١١-٤٢	٨
ألف- العولمة والمجتمع العربي.....	١٢-١٩	٨
باء- التأثير الاجتماعي للعولمة	٢٠-٣٣	١١
جيم- العولمة والقضايا الاجتماعية.....	٣٤-٤٢	١٥
ثالثاً- تنظيم الاجتماع	٤٣-٤٩	١٨
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده.....	٤٣	١٨
باء- الافتتاح.....	٤٤-٤٧	١٩
جيم- الحضور	٤٨	٢٠
دال- الوثائق.....	٤٩	٢٠

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين.....	٢١
المرفق الثاني- تنظيم الأعمال	٢٤
المرفق الثالث- وثائق الاجتماع	٢٦

مقدمـــة

١- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع المكتب الإقليمـــي لمنظمـــة العمل الدولية في بيروت، اجتماعاً لفريق الخبراء بشأن تأثير العولمة على الوضع الاجتمـــاعي فـــي المنطقـــة العربية. وجاء هذا الاجتماع، الذي يندرج في إطار برنامج عمل الإسكوا الحالي حول السياسات الاجتماعيـــة المتكاملة، استكمالاً لجهود المجتمع الدولي من أجل تفادي التأثيرات السلبية للعولمة. فقد ساهم إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية بالإضافة إلى القرارات التي صدرت عن الجمعيـــة العامـــة للأمم المتحدة في تسليط الضوء على الإنسان كمحرك لعملية التنمية ومستفيد منها. كما بـــدأ برنـــامج الأمـــم المتحدة الإنمائي بالترويج لبرنامج عمل حول العولمة يضع اهتمامات الإنسان وحقوقه فـــي أولويـــات الحكـــم العالمي (Global governance). وكذلك دعت اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمـــة إلـــى "العولمـــة العادلة" والتحول من الاهتمام الضيق بالأسواق إلى الاهتمام بالإنسان.

٢- وبالنسبة إلى المنطقة العربية، تشكل العولمة تحدياً للسياســـات الاجتماعيـــة والتنميـــة الاجتماعيـــة. وتمر المجتمعات العربية بمرحلة تغيير جذرية تشكل تحدياً جدياً للبنى القائمة وتوازناتها الاجتماعية. فقد بدأ الاستقطاب الاجتماعي، إضافة إلى تفاقم الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، يؤثر علـــى نسيج المجتمعات العربية، مما قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والإقصاء الاجتماعي. وفي موازاة هـذا الوضع أدى انتشار العنف في المنطقة، خاصة في العراق وفلسطين، إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية. وفـــي ظل الأزمات المزمنة في المنطقة، ما زالت السياسات والخدمات الاجتماعية تفتقر إلى التماســـك والتركـــيز، وبالتالي هنالك حاجة ماسة إلى وضع سياسات متكاملة وملائمة. ولذلك كان الـــهدف الأساســـي للاجتمـــاع اقتراح نهج لتعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي يمكّن الدول والمجتمعات العربية من التعامل مع العولمـــة والاستفادة من الفرص التي توفرها. ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للتوصيات والنتائج التـــي خلـــص إليها المشاركون وأهم النقاط التي أثيرت في مناقشة كل محور من المحاور المطروحة.

أولاً- التوصيات

٣- توصل المشاركون إلى اتخاذ مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومـــات والمجتمـــع المدنـــي وإلى الإسكوا ومنظمة العمل الدولية بشأن بلورة رؤية مستقبلية لسياسات اجتماعية تكفل التعـــامل المتكـــافئ مع العولمة، وهي:

ألف- التوصيات الموجهة إلى الحكومات

٤- حث المجتمعون الدول العربية على التنمية السياسية والإدارة الرشيدة (الحاكمية الوطنية)، من أجـــل التعامل المتكافئ مع العولمة والاستفادة من إيجابياتها، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) تدعيم دولة القانون وتحسين صور التمثيل وآليات المساءلة وتعميم الشفافية وتوسيع المشـــاركة في صنع القرار والالتزام بحقوق الإنسان؛

(ب) تطوير المؤسسات الحكومية ورفع كفاءة العاملين فيها وإقرار دخل عادل لهم وإتاحـــة فـــرص ترقية موضوعية أمامهم، وتقليص الروتين الإداري الحكومي الضار، والاتجاه إلى تعميم تطبيـــق الحكومـــة الإلكترونية، والسعي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية؛

(ج) تعزيز دور المجتمع المدني في التغيير الاجتماعي وتحقيق المزيد من المشاركة في صنع القرار عبر إطلاق حرية تكوين المنظمات غير الحكومية وتوفير فرص تمويلها؛

(د) تعزيز دور النقابات المهنية والعمالية للمشاركة في الحوار السياسي الاجتماعي وصيانة حقوقها في حرية التشكيل والتمثيل حسبما نصت عليه معايير العمل الدولية، والعمل على تطوير منظمات أصحاب الأعمال وتوسيع عضويتها، وبذل كل الجهود الممكنة لتطوير الحوار بين أطراف الإنتاج على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛

(هـ) إعطاء دور حقيقي وفاعل للسلطات المحلية على مستوى المدن والأرياف في صياغة البرامج والخطط ضمن رؤية واضحة لمفهوم العولمة.

٥- ودعا المجتمعون الحكومات العربية إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف اعتماد سياسات متكاملة وشاملة تؤمن التنمية البشرية والرفاه الاجتماعي، بما في ذلك:

(أ) وضع السياسات والبرامج الاجتماعية على سلم أولويات الأجندة التنموية العربية؛

(ب) ربط السياسات الاجتماعية بشكل محكم بالسياسات الاقتصادية الكلية، واعتماد سياسة اقتصادية اجتماعية متكاملة تأخذ في الاعتبار كافة القضايا الاجتماعية بما فيها الصحة والتربية والتدريب والسكان والبطالة والفقر والحرمان وحقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل والمرأة والهجرة الداخلية والخارجية، والانسجام/الصراع الاجتماعي؛

(ج) جعل العمل اللائق هدفاً رئيسياً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء أولوية لخلق فرص العمل وحماية الحقوق الأساسية للعمال عبر تعزيز الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي للتوافق حول عقد اجتماعي جديد يعكس مصالح أصحاب العمل والعمال على السواء؛

(د) مواجهة التحدي الذي يتمثل في التحول من دولة توفر رعاية اجتماعية قائمة على الاقتصاد الوطني إلى دولة توفر الرعاية الاجتماعية على نحو ينسجم مع ديناميكية الاقتصاد العالمي ويصون الالتزام بالعدالة والتضامن الاجتماعي؛

(هـ) العمل على إيجاد توازن بين الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين ومتطلبات إعادة الهيكلة المفروضة على الدولة والضغوط المالية المتعاظمة التي تواجهها، وذلك عن طريق إشراك المعنيين ببرامج الإصلاح الاقتصادية في إقرار البرامج المناسبة وتوقيتها وتتابعها والتعويض على المتضررين من تلك البرامج، وتدعيم مختلف أوجه شبكات الحماية الاجتماعية لتحقيق العدالة والسلم الاجتماعي؛

(و) دمج متغيرات العمر (الأطفال والشباب والكبار) والنوع الاجتماعي والإعاقة والمجموعات الاجتماعية في التخطيط للسياسات والبرامج الاجتماعية؛

(ز) وضع الموازنات والمخصصات الكافية لتقديم الخدمات الاجتماعية التي تؤهل المواطنين لمواجهة الآثار السلبية للعولمة ومكافحة الفقر والبطالة والتهميش، ووضع برامج اجتماعية وتنموية وثقافية لمعالجة الأوضاع المتفاقمة للفقراء ومحدودي الدخل؛

(ح) العمل على ربط الضمانات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي بالإطار العام للسياسات الاجتماعية بحيث تشكل برامجها جزءاً من رؤية اجتماعية متكاملة.

٦- ودعا المجتمعون الحكومات العربية إلى معالجة نتائج العولمة السلبية والواسعة على قطاع التنمية الاجتماعية بكل أبعادها، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) تبني حزمة من السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة والتي تركز على مكافحة الفقر والحرمان واستقطاب الفئات المهمشة وخاصة الأكثر حرماناً من النساء المعيلات لأسر وسكان المناطق العشوائية، على أن تشمل:

(١) وضع برامج إنمائية للمجتمعات المحلية مبنية على شراكة المجتمع المحلي؛

(٢) إتاحة الخدمات للمواطنين بما فيها توفير الفرص في مجالات التعليم والصحة والإسكان للفقراء ومحدودي الدخل، بما يساعد على التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة، وبالتالي تقليص الاستقطاب الاجتماعي والإقصاء والتهميش؛

(٣) رصد ظاهرة الفقر وعدم المساواة من حيث الحجم والخصائص والأبعاد ودراسة آليات كيفية إعادة إنتاج الفقر والتهميش في الريف والمدينة العربية بغية إيجاد الحلول لها؛

(ب) تطوير سوق العمل ومعالجة البطالة من خلال ما يلي:

(١) توفير فرص عمل حقيقية ومجزية للأفراد (وبخاصة فئة الشباب منهم)، واعتبار أن "حق العمل" يشكل أحد أهم أوجه حقوق الإنسان؛

(٢) اعتماد مقاربة نشطة في مكافحة البطالة، وذلك بتصميم برامج تدريب وتأهيل للقوى العاملة وتوفير آليات التمكين الاجتماعي وبناء القدرات لإكسابها المزيد من المهارات اللازمة لمتطلبات سوق العمل؛

(٣) توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين النظامي وغير النظامي؛

(٤) تدعيم فرص العمل على المستوى الإقليمي بتوفير قواعد عادلة لتحرك العمالة داخل المنطقة وبناء آليات للحوار بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال؛

(٥) وضع برامج لإنشاء الأسواق الحرة والمناطق الصناعية ودراسة سوق العمل لوضع السياسات الملائمة لتوليد العمالة؛

(ج) إصلاح وتطوير نظام التربية والتعليم من خلال ما يلي:

(١) إعادة النظر في النظام التعليمي في ضوء تأثيرات العولمة على المعرفة ونمط الإنتاج والتبادل والهوية واللغة وتوجيهه نحو التربية على المواطنية وحقوق الإنسان؛

(٢) تصميم نظم تعليمية وتدريبية تستطيع تزويد المواطنين بالقدرات اللازمة للتعامل مع النظام العالمي الجديد، ولكي تصبح قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة في حقول العلوم المختلفة وسوق العمل؛

(٣) اعتبار محو الأمية هدفا تربويا أساسيا وإعطاؤه أولوية قصوى في إطار الخطط التربوية؛

(٤) تشجيع البحث العلمي الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والثقافي والعمل على إجراء دراسات ميدانية معمقة بهدف الكشف عن المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية وبهدف تقييم السياسات والبرامج التربوية والاجتماعية؛

(د) إنشاء شبكات أمان اجتماعي من خلال ما يلي:

(١) تحديث وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي القائمة والتخطيط لإنشاء شبكات جديدة تصبح أكثر استهدافا للفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل؛

(٢) إشراك هيئات ومنظمات المجتمع المدني المحلي، والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية من أجل تعبئة الموارد المالية والفنية بغية تصميم وتنفيذ برامج حماية اجتماعية متكاملة مع الأخذ بمبادئ كفاية التغطية، والفعالية والشفافية في الاستهداف، وضمان مستويات مقبولة من المنفعة للمستحقين لها؛

(٣) وضع نظم فعالة متدرجة للتأمين ضد البطالة تبدأ بحماية المتضررين من برامج الإصلاح الاقتصادي؛

(٤) تطوير نظم وتشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها بصورة مستمرة لكي تواكب المستجدات والمتغيرات المحلية، وتستجيب للتحولات الإقليمية والدولية؛

(٥) تحسين الأداء المالي لصناديق التقاعد بحيث تستثمر أموال المشتركين بشكل مضمون يتيح تراكم الرساميل دون تآكلها مع الزمن؛

(٦) إيجاد صندوق للتأمين ضد العجز والشيخوخة للأشخاص غير المشمولين بالصناديق المعمول بها؛

(٧) وضع آلية ملائمة للضمان الصحي خاصة بالنسبة إلى الفئات الفقيرة والمهمشة.

٧- ودعا المجتمعون الحكومات إلى الاهتمام الجدي بالتنمية الثقافية المتمثلة في عملية التبادل والحوار التي تعاظمت بفعل الثورة المعلوماتية، أحد أهم ملامح العولمة، مما يستدعي ما يلي:

(أ) الحفاظ على الطبقة الوسطى وحماية مستويات عيشها وتنميتها وإتاحة فرص النمو الثقافي لها وتشجيع الإبداع بين أفرادها وخلق مزيد من روابط الانتماء لمجتمعاتها والمشاركة في التغيير وتطوير منظومة تربوية وإعلامية تقلل مما للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المعولمة من تأثير سلبي على انتماء هذه الطبقة ودورها، وذلك من أجل أن تقوم بدور فعال في عملية الاندماج الإيجابي في العولمة بدل الغربة عن مجتمعها وقضاياه الملحة؛

(ب) التوعية بمحدودية الإنتاج الثقافي العربي الفكري والعلمي، والتأكيد على محورية تطويره وتعظيمه وتيسير تبادله وانتشاره؛

(ج) إعطاء أولوية قصوى لإنعاش فاعلية "ثقافة التنمية" باستهدافها كوسيلة لرفع مستوى الوعي وإدراك أبعاد التنمية وحيويتها لدى الجماهير.

٨- وحث المجتمعون الحكومات العربية على النظر في تعاظم وتسارع التقدم التقني الذي شكل دون ريب أحد أهم ملامح زخم العولمة المعاصرة، والعمل على ملء الهوة الرقمية ومحاصرة الآثار السلبية المترتبة على نشوء "الفجوة الرقمية" (Digital divide)، التي تفصل بين الذين يمتلكون وسائل التعامل مع التكنولوجيا والمعارف الحديثة والإنترنت، وبين الذين يحصلون على تعليم صوري، الأمر الذي يؤدي إلى انقسام البلد الواحد إلى "شمال" و"جنوب" اجتماعياً ومعرفياً واقتصادياً.

باء- التوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني

٩- وأكد الحضور على الحاجة إلى تطوير دور المجتمع المدني كمشارك أساسي في الحكم السليم، مما يتطلب ما يلي:

(أ) تطوير وتعزيز التنسيق والشراكة بين منظمات المجتمع المدني العربية من أجل تبادل الخبرات ورسم السياسات الآيلة إلى إحداث تنمية بشرية مستدامة؛

(ب) تضافر جهود وإمكانيات هيئات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تفعيل دورها في عمليات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والحد من البطالة؛

(ج) تقيد منظمات المجتمع المدني العربية بمبادئ الشفافية والمساءلة والديموقراطية من أجل ضمان فعاليتها في مجهود التنمية الاجتماعية والسياسية.

جيم- التوصيات المتعلقة بدور الإسكوا ومنظمة العمل الدولية

١٠- وفي ما يتعلق بدور الإسكوا ومنظمة العمل الدولية أوصى المجتمعون بما يلي:

(أ) إجراء الدراسات المعمقة التي تعكس مستوى متطوراً من التحليل والتقييم وبخاصة في مجال آليات وآثار العولمة على الجوانب المتعددة للتنمية الاجتماعية؛

(ب) توزيع إعلانات ومواد إعلامية تنادي بالتضامن العربي لمواجهة العولمة وآثارها؛

(ج) تطوير مؤشرات جديدة لقياس التغيرات على الصعيد الاجتماعي وبناء قاعدة معلومات حولها؛

(د) تنشيط الشبكة الإلكترونية للتنمية الاجتماعية (SDNet) في غربي آسيا بهدف تعظيم الترابط وتعميق الحوار وتواصله فيما بين المفكرين العرب؛

(هـ) بناء قاعدة معلومات (Data base) تشمل دراسات وتقارير عن العولمة مع نبذة عن كل منها، وكذلك الخبراء في هذا الموضوع مع التعريف بهم (Who is who)، لتكون مرجعاً لكل من يهمه الأمر من صانعي القرار والأكاديميين والباحثين؛

(و) قيام منظمة العمل الدولية بشكل خاص بدعم فرص الحوار بين أطراف الإنتاج ونشر الالتزام بحقوق العمل المقرة، خاصة منها حرية تمثيل الأطراف وإلغاء كل أشكال التمييز في العمل والأجور؛

(ز) دعوة الإسكوا ومنظمة العمل الدولية إلى تنفيذ مشروع حول الحكم في البلدان العربية في جانبه الاجتماعي يكمل الجهود المبذولة التي ركزت على الجانب السياسي أو الاقتصادي فقط، على أن يتناول المشروع خاصة قضايا التشغيل والبطالة، والتنمية النوعية للموارد البشرية، وإدارة الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وشبكات الأمان الاجتماعي، ودعم عناصر العمل اللائق، وترشيد المجتمع المدني وتوسيع دوره في التغيير، خاصة أطراف الإنتاج منه، وتقليل أشكال التمييز ضد المرأة، والاستثمار الأمثل لعوائد الهجرة، على أن يشمل المشروع دعوة المنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة، ومنها خاصة اليونسكو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق التنمية العربية.

ثانياً- محاور البحث والنقاش

١١- بحث المشاركون في تأثيرات العولمة ضمن ثلاثة محاور هي العولمة والمجتمع العربي، والتأثير الاجتماعي للعولمة، والعولمة والقضايا الاجتماعية. وفيما يلي عرض موجز لهذه المحاور:

ألف- العولمة والمجتمع العربي

١- عرض الوثائق

١٢- قدم السيد رغيد الصلح دراسة الدكتور برهان غليون المعنونة "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية: الفرص والتحديات"، حيث عرض العوامل المختلفة التي تدفع العالم العربي إلى خوض عصر العولمة من دون استعدادات كافية أو أجندة جماعية أو وطنية للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة. وأشار إلى أن عولمة العالم العربي أتت من الخارج على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف قلصت الاستقلالية والمبادرة العربية الإقليمية، وعملت على تصدع الكتلة العربية وتفاقم أزمة النظم السياسية وانفلاش المجتمعات. وأوضح أن هذا التصدع قد تجلى في تراجع مشاريع التكتل العربي الخاصة لصالح مشاريع التكتل المقترحة من الخارج، وأن الضغوط السياسية قادت إلى تفريغ النظم الوطنية من محتواها الاجتماعي والسياسي والثقافي. كما استعرض أنماط الحكم السائدة التي تعمل خارج قواعد السياسة والقانون ومعايير العقلانية الحديثة، وحمّلها تبعة الفساد وإشاعة الفوضى الاقتصادية والإدارية التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي في ظل تراجع كبير في نظام العلاقات المدنية كادت فيه المجتمعات العربية أن تتخلى عن الرابطة الوطنية لحساب العلاقة الطائفية والعشائرية والعائلية.

١٣- ومما تبينه الدراسة المذكورة أنه على الصعيد الثقافي دفعت الضغوط الداخلية والخارجية، ولا تزال، في اتجاه تعميق أزمة الهوية والتراجع عن سياسة بناء الثقافات الوطنية السابقة القائمة على تعزيز إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين، وازدادت في المقابل موجة

التبعية الثقافية لأسواق الإنتاج الثقافي الخارجية أو للثقافة الاستهلاكية. وبحسب الدراسة، يقود الانفتاح الثقافي، إذا كان من دون رؤية ولا هدف ولا مضمون واضح وواع للتنمية أو للتحديث، إلى تعميق التشتت الفكري والنفسي والضياع، وتزداد بالقدر نفسه هجرة الكفاءات والكوادر الثقافية والعلمية العربية التي تفتقر إلى أي آفاق في بلدانها الأصلية. وبقدر ما أن التفكك العربي الراهن ينجم عن ضغوط خارجية ويرتبط بأجندة الصراعات الدولية ولا ينتهي إلى إعادة تركيب للنظم نفسها على ضوء معايير العولمة الجديدة، بقدر ما يقود إلى تعميق أزمة المجتمعات العربية ودفعها بشكل متزايد نحو التخبط والضياع والفوضى وبالتالي نحو زيادة الاعتماد على التدخلات الخارجية في معالجة مشاكلها.

١٤- وشددت الدراسة على ضرورة العمل على تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة وإعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية، تأكيداً لمبدأ الديمقراطية ومبدأ المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني بحيث يؤدي الإصلاح السياسي إلى تطوير المجتمع المدني وتنشيطه ليلعب دوراً إيجابياً في إعادة هيكلة المجتمعات العربية وتهيئتها للمساهمة الفعالة في بناء معالم المجتمع العالمي. وتطرقت الدراسة أيضاً إلى ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتطوير الديمقراطية المحلية وتجديد وسائل عملها وتقديم الدعم السياسي والقانوني والمالي لمؤسساتها عن طريق تعزيز مكانة المجتمع المدني. وأوصت بالعودة إلى بلورة سياسات ثقافية عربية تساعد على طمأنة الهوية وإعادة بنائها من خلال توطين الحداثة الذاتية في الهوية العربية وتقليص حجم التبعية في الموارد الثقافية.

١٥- وعقب السيد الصلح بأن المنطقة تمر الآن في مرحلة يمكن وصفها بمرحلة ما بعد العولمة السياسية التي تتميز بنمو النزعات القومية الضيقة والأنانية على المسرح العالمي وتتجلى في نمو العديد من الأحزاب العنصرية أو شبه العنصرية في أوروبا، وفي شحذ الصراعات القومية في جنوب شرق آسيا. وأضاف أنه من المفيد أن نرصد مثل هذه التحولات وآثارها على المنطقة العربية. كما لفت إلى إخفاق محاولات تطوير النظام الإقليمي العربي وأثره على فشل الأنظمة العربية في التعامل مع العولمة.

١٦- أما على صعيد التفاعلات الاقتصادية للعولمة، فأشار المعقب إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التفصيلية وإلى مناقشة أسباب وعوامل عجز النخب الحاكمة عن بناء الدولة التنموية العربية. أما على الصعيد الاجتماعي، فرأى أن تطور المجتمع المدني العربي يرتبط بالتفاعل الثقافي الصحيح مع العولمة، وأنه عندما تدعو العولمة إلى صون الحريات الفردية فإنما تساعد على خلق مناخ سياسي ملائم للصحوات الاجتماعية والسياسية في المنطقة التي تهتم ببناء الدولة وبالتنمية المتوازنة.

١٧- وطرح المعقب عدة حلول لهذه المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تشمل تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة وإعادة بناء الدولة وتقديم الإصلاح السياسي على غيره وإحياء الذاتية الثقافية وتعزيز المجتمع المدني. وأضاف أن التحدي الأكبر يكمن في تحديد من يستطيع تحقيق هذه المتغيرات، ومن يغير البيئة الجيوسياسية وكيف، ومن يعطي الأولوية للإصلاح السياسي الحقيقي وليس الشكلي، ومن يعزز المجتمع المدني: الطبقات الحاكمة أم النخب المعارضة، أم الجيوش الأجنبية؟ وأخيراً دعا المعقب إلى قيام تكتل إقليمي عربي يستند إلى رؤية واضحة ومفهوم جديد يتناسب مع عصر العولمة.

١٨- ثم قدم السيد ناظم عبد الله، مدير إدارة العولمة والتكامل الإقليمي في الإسكوا، عرضاً لبحث بعنوان "السياق الاقتصادي للعولمة في المنطقة العربية"، لفت فيه إلى أن حصة منطقة الإسكوا والعالم العربي في الاقتصاد العالمي (باستثناء قطاعي النفط والسياحة) متدنية نسبة إلى حصتهما في المساحة وعدد السكان.

فمنطقة الإسكوا التي تعادل مساحتها ٣,٥ في المائة من مساحة دول العالم ويمثل عدد سكانها ٢,٨ في المائة من سكان العالم، لا يتعدى ناتجها المحلي الإجمالي ما نسبته ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، كما تبلغ حصتها من إجمالي التجارة الخارجية في العالم ٢,٧ في المائة من التجارة العالمية. أما العالم العربي ككل، ففي حين تشكل مساحته ١٠,٢ في المائة من مساحة العالم، وعدد سكانه ٤,٨ في المائة من عدد سكان العالم، يبلغ ناتجه المحلي ٢,١ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتجارته الخارجية ٣,٥ في المائة فقط من إجمالي التجارة الخارجية. كما لفت إلى أن قطاع النفط لا يزال مهيمناً على الاقتصاد، مضيفاً أنه وبالرغم من ذلك، وقعت معظم دول الإسكوا والعالم العربي اتفاقيات تجارية دولية عديدة، مما قد يسرّع نمط العولمة ويظهر تأثيراتها الإيجابية والسلبية في المجال الاقتصادي. وأشار إلى ضرورة قيام الدول العربية بالعمل على زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لزيادة الصادرات والحد من نمو الواردات، بالإضافة إلى التركيز على قضايا التعليم والتدريب والمعلوماتية.

٢- النقاش

١٩- يمكن تلخيص أبرز النقاط التي طرحها المشاركون كالآتي:

(أ) العولمة ظاهرة تاريخية وهي عملية ديناميكية متسارعة لا يمكن إيقافها، وهي تؤثر على البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتطورة والنامية على حد سواء؛

(ب) ضرورة أن تعمل الدول العربية على فتح أسواقها وتقدير الابتكارات وزيادة القدرة التنافسية وتشجيع العمل الاقتصادي الإقليمي المشترك من أجل الاستفادة من العولمة وتقليص الخسائر الناتجة عنها؛

(ج) عدم استعداد الدول العربية بشكل كاف لمواجهة تحديات العولمة يعود إلى المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتها كالفقر والبطالة والأمية والتهميش الاجتماعي والسياسي، والتي ساهمت العولمة في تفاقمها، ومن هنا وجوب الاستفادة من تجارب الدول الناجحة كماليزيا والصين والهند واليابان وأميركا اللاتينية؛

(د) ضرورة إعادة النظر في دور الدولة عن طريق تطوير أنظمة ديمقراطية وقانونية تعكس حاجات المجتمع وتدعم الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك النقابات، من خلال إعادة التنظيم القانوني والوظيفي والهيكلي لمؤسسات المجتمع المدني واعتماد دولة القانون والشفافية والمساءلة؛

(هـ) المضاعفات السلبية الناتجة عن ظاهرة العولمة، وهي اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وانحسار الطبقة الوسطى وظهور طبقة من الفئات المهمشة، أدت في بعض الأحيان إلى انخراط هذه الفئات في العمل الإرهابي واهتزاز المؤسسات النقابية ومنظومة الأسرة؛

(و) ضرورة اتباع مفهوم موحد للعولمة، إذ دأبت الأدبيات على طرح هذا الموضوع من منظورين: الأول وظيفي يصف إنجازات العولمة وآثارها الإيجابية على التنمية مثل التطور التكنولوجي، والثاني بنيوي وتحليلي يأخذ في الاعتبار التقدم الإنساني. وقد أدى اعتماد المفهوم الوظيفي إلى استقطاب أحادي تتحكم فيه الدول العظمى ببقية دول العالم، كما أدى إلى عملية استقطاب اجتماعي جديدة تستفيد منها نخبة حاكمة صغيرة وتستبعد فيها الغالبية الشعبية؛

(ز) تكمن مشكلة العالم العربي في أنظمته وفي هشاشة قدرته على التكيف الإيجابي مع تحديات العولمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولذلك لا بد من إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمل السياسي لكي يتمكن العالم العربي من التعامل مع تحديات العولمة، مما يتطلب بلورة أجندة وطنية وعربية لمواجهة تداعيات العولمة ترتكز على تغيير البيئة الجيوسياسية القائمة والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي وتطوير الديمقراطية والمشاركة وتنمية ديناميكيات المساواة والاندماج الاجتماعي عبر إعادة المجتمع إلى ميدان القرار السياسي والاجتماعي والثقافي والعمل المشترك.

باء- التأثير الاجتماعي للعولمة

١- عرض الوثائق

٢٠- قدم السيد محمود عبد الفضيل بحثاً بعنوان "العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية" أشار فيه إلى أن العولمة عملية تاريخية جارية لا مجال لوقفها. وأوضح أن مسيرة العولمة قد رافقها تفاوت كبير وآثار غير متماثلة فيما بين البلدان أو داخل البلد الواحد، مع نتائج سلبية على أسواق العمل ومستويات الأجور، بحيث أخذت البطالة تشكل مشكلة متزايدة في معظم البلدان. وأشار إلى أن العولمة أدت إلى تعميق التناقضات على جميع المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية.

٢١- وسلط في عرضه الضوء على إشكالية الفقر والفقراء مركزاً على نظرة نقدية للدراسات التي اهتمت بقياس "ظاهرة الفقر" وضرورة التدقيق في المفاهيم المستخدمة في قياس الظاهرة. إذ يلاحظ تنوع المقاييس حول الفقر فبعضها يشير إلى الفقر المدقع، بينما يشير البعض الآخر إلى ما يسمى "الفقر المعتدل" أو "الفقر النسبي". فكل هذه المقاييس تشمل درجة عالية من التحكم، إذ يستطيع المرء أن يحدد عدة خطوط للفقر ويشير إلى الفقراء بحسب كل خط من هذه الخطوط. وبالنسبة إلى البطالة أشار إلى أن "بطالة الشباب المتعلم" تعتبر أهم مشكلات البطالة في المنطقة العربية لأنها تشكل قنبلة متفجرة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأوضح أن مشاكل السكن العشوائي "غير الرسمي" في أنحاء كثيرة من مدن وحواضر المنطقة العربية مرتبطة بشكل وثيق بالفقر والبطالة والحرمان من الخدمات الأساسية والدخل المنتظم، وتشكل فضاء للإقصاء الاجتماعي حيث أدى نمو السكن العشوائي إلى تمايز حقيقي في المجتمعات العربية بين فئة المهمشين وفئة المنتفعين من العولمة، مما يشكل تهديداً للتماسك الاجتماعي، كما يشكل مشروعاً لنزاعات داخل المجتمع.

٢٢- وشدد السيد عبد الفضيل على ضرورة حصر تلك التداعيات السلبية للعولمة في المنطقة العربية، وفي منطقة الإسكوا على وجه الخصوص، وذلك من خلال الرصد المستمر لها على أساس دوري. وأشار إلى أن هذه القضايا تحتاج إلى عناية خاصة من راسمي السياسات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهي تمثل تحديات تقتضي إعادة نظر شاملة في مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المطبقة حالياً للتخفيف من سلبيات العولمة على المجتمعات العربية وعلى تماسك نسيجها الاجتماعي والثقافي والسياسي. واقترح بعض التوصيات بشأن سبل معالجة مشاكل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والمناطق العشوائية والفجوة الرقمية. وأشار أخيراً إلى أن هنالك فشلاً تنموياً أفرزه واقع تزامن التحرير المفاجيء والاندماج المبكر في السوق.

٢٣- وعقب السيد باسل البستاني قائلاً إن هذا البحث يشير إلى وجود حالة واسعة من الفقر وعدم المساواة في المدخول والثروات في الوطن العربي. وتساءل عن طبيعة الترابط بين العولمة والوضع القائم مؤكداً وجوب النظر في تحديد مفهوم دقيق لماهية العولمة وفي أبعاد الحكم العالمي وفي نطاق ومضمون التنمية الشاملة، ثم التعرف على أهم روافد الترابط بين تأثيرات العولمة وقضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة إلى تحديد مفهوم واضح للعولمة يشكل نقطة البداية المركزية لتقييم آثار العولمة، أشار المعقب إلى أن هذا التحديد يتطلب بياناً "للمرجعية المؤسسية"، أي لمنابع القرار الدولي وفلسفته ومضمونه ومسارات تنفيذه. وإذا كانت العولمة تمثل أعلى مراحل الرأسمالية العالمية المعاصرة، فهي تصبح تجسيداً مباشراً للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر بكل مواقع قراراته ومؤسساته.

٢٤- ثم قدم السيد أنطوان حداد نيابة عن السيد باقر النجار بحثاً بعنوان "العولمة، المجموعات الضعيفة والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية" أشار فيه إلى أن العولمة أدت إلى عولمة المشاكل الاجتماعية بمعنى إخراجها من حيزها وفضائها المحلي إلى تلك الأشكال والأنماط المعولمة، إذ أن بعض هذه المشكلات، كالاستغلال الاقتصادي والجنسي للمرأة والطفل والاتجار بالمخدرات وبالأعضاء البشرية والإرهاب، لم تعد ذات صبغة محلية بل أصبحت مشكلات عالمية. وأشار إلى أن العولمة ببعدها الاقتصادي وبفضل الثورة المعلوماتية قد أدت إلى تفاقم مشاكل البطالة والفقر والتهميش وانحسار الطبقة الوسطى وما نتج عنها من أمراض اجتماعية. وركز في عرضه على عولمة قضايا ومشكلات النساء والأطفال وعلى انهيار أوضاع الطبقة الوسطى. فبالنسبة إلى المرأة ازدادت عمالة المرأة بأجور متدنية مما يشير إلى استغلال المرأة وحاجتها المادية الملحة في ظل البطالة والنزاعات والحروب. وبالنسبة إلى الأطفال، أدت عمليات العولمة وسياسات التكيف الهيكلي غير المترافقة مع شبكات أمان اجتماعي إلى زيادة عمالة الأطفال كنتاج لزيادة مساحات الفقر في المجتمع وبروز ظاهرة أطفال الشوارع الموجودة بنسب متفاوتة في معظم الدول العربية.

٢٥- وبيّن في عرضه أن التقدم التكنولوجي المعاصر والسياسات الاقتصادية الجديدة قد أدت إلى إلحاق ضرر كبير في مصالح الطبقة الوسطى، لأن عملية إعادة توزيع الدخل القومي جاءت لصالح النخب والطبقات العليا مما ساهم في انهيار الطبقة الوسطى واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. وفي العالم العربي وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، أدى تدهور أحوال الطبقة الوسطى إلى الهجرة والاتجاه إلى ممارسة أعمال غير مشروعة وكذلك إلى الاندفاع نحو التطرف الديني كمخارج للخلاص من الواقع المتردي. وختم بالقول إن المستقبل لا يصيغه الماضي ولا الانقطاع عن الآخر بل الوعي بأن الدخول في العصر لا يتم إلا بآليات هذا العصر في إطار مجتمع تسود فيه قيم المواطنة والديمقراطية والعدالة وسيادة القانون، وبالبدء في تنفيذ السياسات الاجتماعية التي تركز على تنمية الإنسان وحمايته من العوز والفقر من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية التي تتعلق ببناء القدرات.

٢٦- وقدمت السيدة منى فياض بحثا بعنوان "العولمة والثقافة العربية" أشارت فيه إلى أن العولمة عملية صيرورة مستمرة تاريخيا ولم تحصل فجأة أو من فراغ، ولم يكن العالم العربي الإسلامي بعيدا عنها. فتجارة شبه الجزيرة تاريخيا مع آسيا جعلت من تجارها روادا للعولمة وهم حملوا قيما وأفكارا وليس فقط سلعا، مما أدى إلى اعتناق الدين الإسلامي في تلك المناطق النائية. فالعولمة تعتمد على من يمتلك ميزات المعرفة ويعرف استغلالها.

٢٧- وذكرت في بحثها أن مركز الثقافة الآن هو الغرب نظرا إلى احتضانه وتصديره للعولمة وأفكارها. وشددت على أن الأفكار تبقى المحرك الأساسي والديناميكي للحياة على الأرض وتعطي المعنى لهذه الحياة، وتنتقل دون إذن وتجتاز كل الحواجز. لذا لا يمكن للمجتمع العربي أن يعيش بمعزل عن التلاقح الثقافي

والحضاري الأوسع. وأشارت إلى أن حقوق الإنسان جزء من المطالب الإسلامية حالياً وبالتالي قبول الآخر واحترامه. فالإسلاميون معولمون عن طريق استخدام الوسائل التقنية والانفتاح على السوق وعدم ممانعة الخصخصة. لذلك فإن الظاهرة الإسلامية بدأت تتجاوب مع الهجمة الثقافية الاقتصادية المعولمة. وذكرت أن هناك عدة وسائل للخروج من الإسلام السياسي مع البقاء داخل إطار الإسلام والانخراط في ديناميات العولمة. وربما تعد إعادة صياغة الأسلمة عبر الثقافة الجماهيرية إحدى هذه الوسائل.

٢٨- وتطرقت السيدة فياض إلى وضع الأسرة ونبهت إلى المتغيرات التي طالتها من نواح متعددة منها نمط الزواج، وضبط الإنجاب، وتأخير سن الزواج، وخروج المرأة إلى العمل.

٢٩- وأشارت أخيراً في عرضها إلى أنه لا يمكن إغفال التطور الحاصل على صعيد آليات المراقبة المتزايدة في العالم العربي بسبب ظاهرة شيوع الشبكات الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير وبسبب الأدوار المتزايدة للمنظمات الدولية مثل منظمة العفو أو منظمة مراقبة حقوق الإنسان أو منظمة مكافحة الفساد التي تساهم في تقوية منظمات المجتمع المدني ودعمها، وتؤمن أدوات وآليات رقابة تساهم في إحداث تغيير على المستوى الثقافي والاجتماعي وعلى انفتاح العالم العربي.

٣٠- وقدم السيد عمر بزري، مدير شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عرضاً حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الاجتماعية في العالم العربي أشار فيه إلى أن تبني التكنولوجيا في مناطق الجنوب والشمال هام ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية-الاجتماعية. فتحقيق نتائج ملموسة وإفادة مستدامة يتطلب الجمع بين سياسات وتشريعات وأدوات مؤسساتية مختلفة. والخلاصة أن التكنولوجيا ليست سوى مجرد أداة ولا يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج ملموسة ومستدامة إن لم يتم استثمارها ضمن أطر وثيقة الصلة بأولويات التنمية والشروط التي تتم التنمية ضمنها.

٣١- وتطرق السيد بزري إلى المكانة الفريدة التي تحتلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أنماط التكنولوجيا. فحين توضع المعلومات في إطار معين تولد المعرفة. كما نوه بما قامت به الإسكوا حديثاً من خلال مبادرة للتنمية المحلية باستخدام مدخلات تكنولوجية حديثة. وختم العرض بنظرة شاملة إلى مستقبل مساهمات التكنولوجيا في الاستجابة إلى تداعيات العولمة وتحدياتها.

٣٢- وعقب السيد محمد الأمين فارس على بحث "العولمة والثقافة العربية" بقوله إن البحث ثري ولكنه سبب الكثير من اللغط حيث يجب أن يكون هناك تمييز بين الحضارة والثقافة، ومن ثم تتبع لأثر العولمة في الثقافة الإسلامية. وشكك في أن الإسلام معولم لأن عولمة الإسلام حصلت في فترة ماضية عندما تم استخدامه في الهجوم على الشيوعية في أفغانستان. وتطرق إلى قضية المهاجرين الإسلاميين إلى أوروبا معتبراً أنها قضية معقدة وقديمة، خاصة عندما يتحول الإسلام إلى مظهر حياتي يثير الخوف في أوروبا (Islamophobia).

٢- النقاش

٣٣- أثيرت أثناء النقاش النقاط التالية:

(أ) أدت العولمة في العالم العربي إلى عدم المساواة في العلم والكسب المادي والقدرات، مما ساهم في تعزيز خطوط التمايز الاجتماعي بين الغنى والفقر وبين المتضررين والمنتفعين، فازدادت أعداد المهمشين والمستضعفين وتغيرت ديناميكية المجتمعات، مما يتطلب تنمية الطبقة الوسطى كونها معنية بالتوازن

الاجتماعي والتحرك الاقتصادي. كما أدت العولمة إلى تخفيض الدولة للإنفاق العام بما في ذلك الإنفاق في التنمية الاجتماعية، مما ساهم في تقليص فرص العمالة وتفاوت مستوى الخدمات بين الفقراء والأغنياء؛

(ب) لم تولد العولمة عملية التغيير بل فاقمت وضخمت من وجودها. كما أفرزت آليات العولمة سياسات الخصخصة التي أدت إلى تسريح جزء كبير من العمالة، مما أدى إلى تفاقم البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة؛

(ج) ضرورة تحديد الجهات الفاعلة أي "مراكز صنع القرار" قبل تحديد آليات العولمة وآثارها، وكيفية التعامل مع هذه الجهات. فالدول العربية ليست في وضع يسمح لها بالتأثير على مسار العولمة بل الوضع الحالي يضطرها إلى الانقياد وراءها. وهنالك حاجة إلى التركيز على ثقافة التنمية وإعادة النظر في أنماط الحكم السائدة لأن التنمية السياسية هي أساس كل تنمية؛

(د) تعزيز الدراسات الميدانية والإحصاءات والبيانات لتشمل المؤشرات النوعية للفقر مع عدم الاكتفاء بالمقاربة الكمية؛ والمؤشرات الصحية؛ والمؤشرات التربوية؛ والتمييز بين مخرجات التعليم من حيث النوع والكمية؛ ومؤشرات العمالة والإسكان والدخل ودرس تأثيرها على سوق العمل، لنتمكن من قياس التقدم المحرز بالمقارنة مع الدول المتقدمة؛

(هـ) أهمية المشاركة الشعبية في صنع القرار وأهمية تمكين المجتمع المدني على التفاعل الإيجابي مع العولمة، مع ضرورة التطرق إلى بلورة مشروع عربي للتفاعل مع العولمة وآثارها؛

(و) نمو سوق العمل غير الرسمية والبطالة المقنعة كنتيجة لفشل القطاع الرسمي في تلبية الحاجات الرئيسية لفئات واسعة من السكان وتحرر الدولة من سياسات التوظيف عوامل تستدعي انتهاج سياسات لتوليد فرص جديدة للعمل؛

(ز) ضرورة زيادة وعي الشباب العربي لتفادي التمثل بقشور الحضارة الغربية، وتقدير الابتكار والإبداع والاستفادة من إيجابيات العولمة؛

(ح) إن العولمة صيرورة تاريخية وليست فقط نتاجاً "مستورداً" من الدول الغربية وقد بدأت منذ زمن مع انتشار الفكر والحضارة الإسلاميين؛

(ط) إن التمييز بين العولمة والكوكبة (العالمية) ضروري. فالعولمة لها خصائصها ومصالحها ومستلزماتها بينما ترتبط الكوكبة بمفاهيم إنسانية سامية كاحترام حقوق الإنسان والتنوع بين الأديان. وكذلك لا بد من التمييز بين العولمة والحداثة مما يستدعي المزيد من البحث والتحليل حول المدى الذي حققته الدول العربية في مواكبة الحداثة بالرغم من استمرار التناقضات والاختلافات الموجودة في مظاهر الحياة والسلوك، مما خلق أزمة هوية وضبابية في التفكير وحالة من الاستياء عند بعض الفئات أدت في بعض الأحيان إلى انتشار الأفكار الأصولية وعمليات العنف؛

(ي) أهم العوائق التي تواجه الثقافة العربية هي: عجز دول المنطقة عن المشاركة في الإنتاج الثقافي والمعرفي على المستوى العالمي؛ وقصور النظام التربوي في توفير القيم التي تتناسب مع أهداف

الثقافة العربية؛ والفجوة القائمة بين المعرفة والممارسة الفعلية للقيم المتوارثة. لذلك فإن الخصوصية الثقافية التي تميز المنطقة العربية يجب ألا تكون حائلاً دون التزامها الكامل بتنفيذ وتطبيق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها كاتفاقيات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛

(ك) تتضمن العولمة تحدياً معرفياً في مضمار حيازة المعرفة ونشرها وتوليدها، وذلك يتطلب ردم الفجوة وتطوير مجال المعرفة والتكنولوجيا بشكل يتناسب مع التطور الحاصل في العالم، مما يستوجب ترسيخ ثقافة التطوير التكنولوجي عبر توفير بيئة واعية ومثقفة، وتطوير المناهج المدرسية، وممارسة الانتقائية في العناصر المرتبطة بالثقافة المصدرة للتكنولوجيا، بالإضافة إلى ردم فجوة المعرفة بين الأجيال؛

(ل) إن الأسباب التي أدت إلى التغيرات التي نراها في المجتمعات العربية على الصعيد الأسري والثقافي، مثل تطور دور المرأة وتأخر سن الزواج وسلوكيات المراهقين، ليست فقط نتاج العولمة أو تقليد مجتمعاتنا للأنماط والسلوكيات الغربية، بل تتصل أيضاً بأسباب ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، ومن هنا ضرورة وضع الآليات والمؤشرات اللازمة لقياس التغيرات الحاصلة في المجال الاجتماعي والثقافي في المجتمعات العربية والتي تعزى إلى العولمة؛

(م) العمل على تطوير البرامج والمناهج التربوية لتجاوز ما يعرف بالهوة الثقافية بين النخبة والفقراء وذلك عبر إرساء مفاهيم وقيم موحدة تنمي روح المشاركة والمسؤولية والوطنية لدى الناشئة العربية؛

(ن) إعادة النظر في موقفنا من العولمة على أنها عملية استيراد أحادية الجانب للمفاهيم والمنتجات الغربية، والانتقال إلى مرحلة أكثر تفاعلاً من خلال تعزيز أطر التعاون والتكامل الإقليمي وتفعيل الحوار بين الأطراف المعنية؛

(س) إن تبني التكنولوجيا الحديثة في البلاد العربية هام لكنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجاوز تحديات العولمة، مما يتطلب تضافر سياسات التنمية التكنولوجية مع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تفعيل القوانين وتنظيم المؤسسات وبناء القدرات وحماية حقوق الإنسان في الميادين كافة كالصحة والتعليم والغذاء والبيئة السليمة؛

(ع) ضرورة متابعة التطوير التكنولوجي بشكل يتلائم مع احتياجات المجتمعات العربية ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات وقدرات فئات الأميين والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.

جيم- العولمة والقضايا الاجتماعية

١- عرض الوثائق

٣٤- قدم السيد محمد الأمين فارس بحثاً بعنوان "العولمة، الحكم السليم والدور المتغير للدولة: آفاق جديدة" تساءل فيه عن مكانة الدول العربية من العولمة، مشيراً إلى أنها أصبحت مهمشة بفعل العولمة، كما أنها أجبرت على الاندماج في مسار العولمة دون أن يكون لها خيار، وذلك بحكم ثروتها النفطية وتراثها وموقعها الجغرافي والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في المنطقة، والحرب العالمية ضد الإرهاب، لذا وجب على الدول العربية مواجهة مسؤولياتها تجاه ما يتطلبه الاندماج في العولمة. ورأى أن مفهوم العولمة مفهوم حديث لكنه

قوي وطاغ بشكل تجاوز الدولة الوطنية إلى مفهوم أوسع، إلى القرية الكونية، لأن العولمة أخذت تؤثر على وظيفة الدولة وتستخدمها لصالحها، لأهداف سياسية أو لتمرير برامج تعديل اقتصادي معينة وتحديد المعونات المقدمة للمشاريع التنموية.

٣٥- واستعرض السيد فارس مفهوم الحكم الصالح في المنطقة العربية موضحاً أنه ومع نفاذ اقتصاد السوق عادت صور تمثل الديمقراطية تدخل في تكوين الدولة لكنها صور تناسب السلطة وتقع تحت رقابتها، وتساعد على تفاقم تسلط الدولة. وزاد في صعوبة التلاؤم مع التوجهات العالمية الجانب الريعي في تكوين الدولة الذي نتج عن تراكم عوائد النفط وطريقة توزيعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إلا أن مسيرة العولمة تتطلب تغييراً أعمق وليس شكلياً مما أدى إلى الدعوة إلى ممارسة الحكم الصالح وهو مفهوم حديث لاحق لاستخدام العولمة ويعني لغة ومضمونا الحكمة والعلم/المعرفة والقضاء بالعدل. وبالنسبة إلى البنك الدولي يعني الحكم الصالح حكم القانون، والفاعلية، والتمثيل، والمساءلة، ومشاركة المجتمع المدني، والاستقرار السياسي، ونوعية المؤسسات والأنظمة، ومراقبة الفساد كجزء من برامج التعديل الهيكلي. وأصبح لهذا الحكم الصالح مؤشرات تغطي أغلب دول العالم بما فيها الدول العربية التي تتدرج في أسفل القائمة. وأردف قائلاً إن للحكم الصالح دوراً في التعليم، وفي التشغيل، وفي الحماية الاجتماعية. وأضاف أن النظم التعليمية التي تضعها الحكومة ينقصها النظرة المستقبلية والسياسات الملائمة. وأشار إلى أهمية عقد مؤتمر دولي مشابه لمؤتمر دافوس يخاطب آثار العولمة الاجتماعية وإلى ضرورة تعميم تبادل المصالح بين الدول العربية واستغلال الإمكانيات المتاحة لديها في إطار التعاون الإقليمي.

٣٦- واستخلص الباحث أن المنطقة العربية بحاجة إلى دراسة الآثار الاجتماعية للعولمة وما هي أولويات الحكم الصالح فيها، مشيراً إلى المجالات الأكثر إلحاحا وهي:

(أ) دعم المجتمع المدني وتقوية دوره في مناخ للحوار وتقليل الأسباب التي تعيق حركته ونموه وتمويله؛

(ب) البحث عن شركاء فاعلين جدد مثل توسيع العضوية النقابية وعضوية منظمات أصحاب الأعمال والوصول إلى الشباب والمرأة وسكان الريف وفئات الفقراء والعاطلين عن العمل؛

(ج) التعمق في محتويات التعليم والتدريب وتأثيرات العولمة على المعرفة ونمط الإنتاج والتبادل والهوية واللغة؛

(د) مد الحماية الاجتماعية لفئات محرومة، وخاصة للعاطلين عن العمل، والمتضررين من برامج الإصلاح، والأسر التي تكون فيها المرأة المعيل الوحيد، والمهاجرين، وفئات من المهمشين.

٣٧- وقدم السيد حسن حمود بحثاً بعنوان "العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية" أوضح فيه أن هنالك صعوبة في الحصول على بيانات حول نظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية، مما يعكس تبايناً واختلافاً في البيانات والمعطيات المتوافرة من دولة إلى أخرى. وتطرق إلى إنجازات البلدان العربية في مجالات نظم الحماية الاجتماعية التقليدية ونظم الضمان الاجتماعي ونظم شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك من خلال استعراض أهم مميزاتها والتعرف على التحديات التي تواجهها في سعيها إلى الحد من البطالة وتأمين العجز والشيخوخة ومكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي ومناقشة مظاهر وآثار العولمة. كما تطرق

إلى دور الهيئات والمنظمات الدولية في هذا الشأن، مركزاً على منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتضمن الاستعراض إشارة إلى أن نظم الحماية الاجتماعية لها ميزات تختلف من دولة عربية لأخرى أو من مجموعة لأخرى، فهي أكثر سخاءً وشمولية في دول الخليج وأقل تغطية في اليمن ومصر والأردن.

٣٨- وأشار إلى تجليات العولمة على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وأهم التحديات التي تنجم عنها، وما يستتبع ذلك من أوجه تغيير في أدوار الدولة ووظائفها تجاه توفير الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي. وخلص إلى اقتراح صياغة استراتيجية متكاملة للتنمية الاجتماعية تشدد على البعد الإنساني لعملية التنمية الاجتماعية مما يتيح للمواطنين الفرص الحياتية على كافة المستويات والصعد، وتعزز من قدراتهم وترتقي بإمكاناتهم وتوسع خياراتهم من أجل حياة أفضل. وطرح مجموعة توصيات شاملة تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والعاملين في القطاع غير الرسمي بغية تعزيز التلاحم الاجتماعي وتمكين الدولة والمجتمع من مواجهة تزايد الفقر وارتفاع نسب البطالة.

٣٩- وتساءل السيد اسحق قطب في تعقيبه على موضوع "العولمة، الحكم السليم والدور المتغير للدولة" عن صحة اعتبار الدول مجبرة على الانخراط في العولمة، مشيراً إلى أفضلية أن تتعامل الدول العربية مع العولمة من خلال الانفتاح الذي يتيح استقبال وتصدير الأفكار ضمن احترام المؤسسات الدولية وما يصدر عنها من مفاهيم تنموية. كما أشار إلى أهمية رصد آثار العولمة المباشرة وغير المباشرة، الخارجية والداخلية، من خلال التمييز بين البلدان القيمة على العولمة والبلدان التي تتأثر بها. وأضاف أن العولمة عبر المؤسسات متعددة الجنسيات عمقت التناقض والتباعد بين الدول حتى في الإقليم الواحد: شمال/جنوب، بلدان عربية نفطية وبلدان عربية فقيرة.

٤٠- وأشار المعقب إلى ما ورد في البحث بشأن تراجع مفهوم سيادة الدولة بسبب القانون الدولي فقال إن هناك نواقص في القوانين الوطنية مثل قوانين الحماية الفكرية، مما يستلزم إعادة النظر فيها بشكل يتماشى مع الإطار الدولي. أما بالنسبة إلى تسبب العولمة في ازدياد معدلات البطالة، فأشار إلى أن العولمة تخلق فرص عمل جديدة وأن التجارة الدولية تلعب دوراً في تطوير الخدمات الاجتماعية. وأخيراً لفت إلى ضرورة تحسين التعليم المهني وربطه بمعطيات التكنولوجيا.

٤١- ثم عقب السيد موسى شتيوي على بحث "العولمة والحماية الاجتماعية" فذكر أن صناديق الضمان الاجتماعي ظهرت مع إعادة الهيكلة وبعضها ظهر قبل ذلك. ودعا إلى إصلاح القطاع العام المعني بالحماية الاجتماعية، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بالتأمين الصحي كجزء لا يتجزأ من الضمان الاجتماعي. وتطرق إلى التعريف بتجربة الأردن في الحماية الاجتماعية والتي ارتكزت على تطوير مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تم توسيعها لتشمل كل ما يتعلق بتقاعد الأفراد.

٢- النقاش

٤٢- من أهم النقاط التي اثيرت في الجلسة ما يلي:

(أ) أهمية تفعيل دور النقابات لتلعب دورا أكبر في التنمية وأهمية تعزيز علاقتها بالمجتمع المدني. فدور النقابات في تأمين ضمانات العمل والعمال بدأ يضعف نظراً إلى مرونة العمل في ظل العولمة وسهولة انتقال العمالة والبشر؛

(ب) تأثر المجتمع المدني بشكل مباشر وغير مباشر بالعولمة، إذ قد يستعمل لتنفيذ برامج معينة من خلال التمويل الأجنبي أو للضغط على الدولة. لذلك لا بد من العمل على تعزيز الشراكة والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني؛

(ج) ضرورة التمييز بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة حيث إن الدولة تشمل الحكومة والمؤسسات الشرعية وقوى المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية. والعولمة تستهلك قوة الدولة. وتشهد الدول العربية حالياً استفراداً كبيراً للحكومات على حساب الدولة مما يؤدي إلى تقليص دور الدولة التي تنفق على الأمن حفاظاً على الحاكم والنظام أكثر مما تنفق على الاحتياجات الاجتماعية. لذا يجب بناء المؤسسات كي تستطيع الدولة أن تلعب دوراً أكبر في التنمية وفي التعامل مع العولمة؛

(د) إن إيجاد فرص للعمل هو الوسيلة الأمثل لتوزيع الثروات. لذلك يجب إعطاء أولوية للتركيز على قضية التشغيل كقضية مركزية لا كقطاع كسائر القطاعات، والتركيزعلى نوعية العمل وما يتضمن ذلك من حماية اجتماعية؛

(هـ) التوسع في وضع نظم الحماية الاجتماعية الحالية يجب أن يؤدي إلى شبكات أمان اجتماعي تشمل البطالة والعمالة المؤقتة والعمالة الهامشية، من أجل ضمان الحماية في المرحلة الانتقالية القادمة بما يشمل تضمين شبكات الأمان كجزء من برامج التكيف الهيكلي ووضع آليات اجتماعية متطورة لمساعدة الفئات المهمشة، بما في ذلك تحديد معايير ومواصفات هذه الآليات؛

(و) ضرورة وضع البرامج الاجتماعية على قمة أجندة التنمية من أجل تفادي الآثار السلبية للعولمة وتفادي التعامل مع المشكلات الاجتماعية كنتيجة، أي بعدما تحصل أو تتفاقم. فالتنمية الاجتماعية مرتبطة بالمسألة السكانية والهجرة الخارجية والداخلية وقضايا العشوائيات والطبقية من فقر وغنى، وبقضايا الصحة والتعليم. لذلك لا بد من اهتمام الحكومات العربية بربط السياسات الاجتماعية بالسياسات الاقتصادية وبإعادة صياغة العقد الاجتماعي والتركيز على التنمية البشرية بأبعادها الإنسانية؛

(ز) ضرورة إعطاء الحكومات العربية أولوية للسياسات الاجتماعية من خلال تخصيص موازنة مالية تعكس دورها الهام في تنمية المجتمعات العربية؛

(ح) ضرورة الوصول إلى رؤية جديدة للسياسات الاجتماعية للتعامل المتكافىء مع العولمة تشمل كل القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وتشغيل وضمان اجتماعي وسكان وإسكان.

ثالثا- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٤٣- عقد اجتماع فريق الخبراء بشأن تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

باء- الافتتاح

٤٤- افتتح الاجتماع السيد طالب الرفاعي، المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، فتطرق إلى الظروف البالغة الأهمية التي تحيط بالمنطقة العربية حيث تشكل التغيرات الجذرية جوهر المرحلة الراهنة وأضاف قائلاً: "من دون القراءة الواضحة للعولمة لا يمكن استيعاب تفاصيل طبيعة وخصائص الأحداث اليومية في وقت تعيش فيه المنطقة العربية أوقاتاً عصيبة حيث المتغير الجذري هو سمة المرحلة وحيث اليوم يشكل تاريخ الغد". وانطلاقاً من هذه الحقيقة طرح السيد الرفاعي عدة أسئلة جوهرية بخصوص تعريف العولمة وكيفية تأثيرها على مسيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كيف يمكن للمنطقة أن تزيد من مكاسب العولمة وتقلل من أخطارها وخاصة بالنسبة إلى الفرد الذي هو في محور المواجهة لتيار العولمة، الأمر الذي يستوجب الانطلاق من مفهوم "العولمة الإنسانية".

٤٥- ثم افتتحت السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، كلمتها بالتركيز على الموقف الفكري والسياسي العربي إزاء العولمة الذي يتأرجح بين موقفين نقيضين. فبعض المفكرين العرب يرون في العولمة خيراً للأمة العربية، لإشاعة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان والإسراع في حركة التنمية الاجتماعية والمجتمعية وتوطين التكنولوجيا. وعلى الطرف النقيض، هناك من يرى في العولمة شراً وتغريباً يهدد القومية العربية والسيادة الوطنية ويقيد قدرة المجتمعات العربية على التنمية الذاتية. وضمن هذا البعض المعارض هناك من يرى في العولمة تناقضاً جوهرياً مع "عالمية الإسلام".

٤٦- وأضافت السيدة تلاوي أنه بالنسبة إلى المنطقة العربية، فإن قضية العولمة يجب أن تأتي ضمن أولويات جدول الأعمال الاجتماعي. وبالرغم من الثروات التي تولدت في المنطقة العربية، فإن العديد من الدول والمجتمعات لا يشاركون في الثروة ولا يستفيدون من الفرص المتاحة، وليس لديهم أي دور يُذكر في التأثير على مجرى هذه العملية التي لم تحسن نوعية الحياة ولم ترفع مستوى المعيشة، بل على العكس أدت إلى ازدياد البطالة وتدني الأجور وانخفاض مستوى ونوعية الخدمات. كما أدت أيضاً إلى تفاقم ظواهر ومشكلات الفقر والبطالة والفراغ والعنف وتعاطي المخدرات وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وتفاقم مشكلات رعاية كبار السن وتنامي ظواهر التطرف. وقد أدت ثورة الاتصالات العالمية إلى زيادة وعي المجتمعات العربية بشأن التفاوت الاجتماعي. كما أن العولمة نزعت الصبغة والهوية المحلية لهذه الظواهر وأعطتها بعداً عالمياً.

٤٧- وأخيراً ألقى معالي وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان، السيد سامي حداد، كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد فؤاد السنيورة، والتي أكد فيها على أن العولمة التي نحن بصددها قد تستهدف خير البشر، حيث لا يمكن القبول بعد الآن بالحرمان والتمايز الاقتصادي والاجتماعي المهين. وأضاف أن ما نشهده حالياً من عولمة قد قلص الفجوة بين الشمال والجنوب. أما بالنسبة إلى الأقطار العربية، فإن عليها أن تولي اهتماماً ومشاركة ومواجهة لتحديات العولمة، وأن تنتهج سياسات لاستغلال إيجابيات العولمة لتطوير مجتمعاتها. واستطرد قائلاً إن على الأقطار العربية أن تعيد النظر ثانية في "قضايا الألفية" لتعالج دور الدولة ومسؤولياتها بأسلوب شامل ومتكامل يستهدف إعادة توزيع المكونات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلوغ التنمية الإنسانية والمؤسسات المبنية على "أهداف الألفية للتنمية".

جيم- الحضور

٤٨- حضر الاجتماع مشاركون من دول عربية أعضاء في الإسكوا ودول عربية أخرى، ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، ومشاركون من المجتمع المدني والمنظمات العربية غير الحكومية، وخبراء ومختصون بقضايا العولمة ومواضيع السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، بالإضافة إلى إعلاميين لبنانيين. وترد قائمة المشاركين مفصلة في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- الوثائق

٤٩- ترد في المرفق الثالث لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت في اجتماع فريق الخبراء بشأن تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- مشاركون من الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد باسل البستاني
مستشار اقتصادي
عمان

السيد محمد كاظم
الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)
عمان

السيد موسى شتيوي
مدير
المركز الأردني للبحوث الاجتماعية
عمان

مملكة البحرين

السيد فلاح الكبيسي
مستشار التطوير والبحوث
وزارة شؤون البلديات والزراعة
المنامة

الجمهورية العربية السورية

السيد فاروق بن عوف سعد
مدير العلاقات الدولية والهجرة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
دمشق

جمهورية العراق

السيد عدنان ياسين مصطفى
باحث
بغداد

فلسطين

السيد نادر عزت سعيد
مدير برنامج دراسات التنمية
جامعة بير زيت
بير زيت – الضفة الغربية

دولة الكويت

الأستاذ غسان سمان
مدير عام قسم الإعلام والمنشورات
منظمة المدن العربية
الكويت

الجمهورية اللبنانية

معالي الوزير سامي حداد
وزير الاقتصاد والتجارة
بيروت

السيدة نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً
بيروت

السيد رغيد الصلح
خبير في الشؤون العربية
بيروت

السيد نبيل لاذقي
المدير التنفيذي
الندوة الاقتصادية اللبنانية
بيروت

السيد موريس أبو ناضر
رئيس مجلس الإدارة
صندوق الضمان الاجتماعي
بيروت

السيد شربل نحاس
باحث اقتصادي
بيروت

السيدة سلوى السنيورة بعاصيري
أمين عام
اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو
بيروت

السيدة مهى يحيى
باحثة
بيروت

السيدة فهمية شرف الدين
أمين عام
الجمعية العربية لعلم الاجتماع
بيروت

السيد نجيب عيسى
أستاذ/كلية العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية
بيروت

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة حلا نوفل
أستاذة/كلية العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية
بيروت

السيدة هدى رزق
أستاذة/معهد الدراسات الاجتماعية
الجامعة اللبنانية
بيروت

السيد رضوان السيد
أستاذ الدراسات الإسلامية
الجامعة اللبنانية
بيروت

السيد أحمد أمين بيضون
أستاذ وباحث
الجامعة اللبنانية
بيروت

السيد حسن حمود
أستاذ في علم الاجتماع
الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)
بيروت

السيد ميشال عبس
أستاذ/جامعة القديس يوسف
بيروت

السيد فواز مرتضى
مدير المركز الإقليمي للدراسات
بيروت

السيد روبير خوري
مستشار
المركز الإقليمي للدراسات
بيروت

السيد علي فاعور
المجلس الوطني للبحوث العلمية
الجامعة اللبنانية
بيروت

السيدة منى فياض
الجامعة اللبنانية
بيروت

السيد خليل ضحوي
الجامعة اللبنانية
بيروت

جمهورية مصر العربية

السيدة منى مكرم عبيد
نائبة سابقة في البرلمان
استاذة/محاضرة، قسم العلوم السياسية
الجامعة الأمريكية في القاهرة

الدكتورة سهير قنصوه
رئيسة مجلس الإدارة
جمعية العاملين السابقين بالأمم المتحدة في مصر
القاهرة

السيدة هدى بدران
رئيسة مجلس الإدارة
رابطة المرأة العربية
القاهرة

السيد سمير رضوان
مدير المنتدى الاقتصادي للبحوث
القاهرة

السيد محمود عبد الفضيل
أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجيزة

السيدة أماني قنديل
المدير التنفيذي
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
القاهرة

السيد محمد الأمين فارس
مستشار في قضايا التشغيل
القاهرة

السيدة شهيدة أحمد الباز
رئيسة قسم البحوث
مركز البحوث العربية والأفريقية
القاهرة

الجمهورية اليمنية

السيد أمين معروف الجند
الأمين العام للمجلس الوطني للسكان
المجلس الوطني للسكان
صنعاء

السيد عبد القادر عثمان محمد عابد
مدير إدارة قضايا المرأة وشبكة الأمان الاجتماعي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
صنعاء

باء- المشاركون من دول غير أعضاء في الإسكوا

السيد إسحق يعقوب القطب
مدير عام
المؤسسة العالمية لمساعدة الطلبة العرب
الولايات المتحدة الأمريكية

جيم- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدكتور علاء الدين مُرسي
مدير إدارة الدول العربية والأوروبية
نيويورك

السيد علي شبو
رئيس مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(UN-HABITAT)
عمان

السيدة سحر رسام
(UN-HABITAT)
بيروت

منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية

السيد طالب الرفاعي
المدير الإقليمي
بيروت

السيدة ريهام راشد
منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية
بيروت

السيد طارق الحق
مسؤول تطوير استراتيجيات التشغيل
منظمة العمل الدولية
بيروت

دال- الجهات المنظمة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السيدة مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للإسكوا
بيروت

السيد رياض تبوني
رئيس شعبة التنمية الاجتماعية بالإنابة
الإسكوا، بيروت

السيد عمر البزري
رئيس شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإسكوا، بيروت

السيد نبيل صفوت
رئيس فريق النقل
شعبة العولمة والتكامل الإقليمي
الإسكوا، بيروت

السيد أنطوان حداد
مستشار الاجتماع ورئيس شعبة تخطيط البرامج
والتعاون الفني في الإسكوا سابقاً

منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية

السيد طالب الرفاعي
المدير الإقليمي
بيروت

المرفق الثاني

تنظيم الأعمال

الإثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

١٠,٠٠ – ١١,٠٠ – جلسة الافتتاح

– تقديم الاجتماع
السيد رياض تبوني، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية بالإنابة، الإسكوا

– كلمة الافتتاح

السيد طالب الرفاعي، المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية
السيدة مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للإسكوا

– كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد فؤاد السنيورة
يلقيها بالنيابة عنه معالي وزير الاقتصاد والتجارة السيد سامي حداد

١١,٠٠ – ١١,٣٠ – استراحة

الجلسة الأولى: العولمة والمجتمع العربي

١١,٣٠ – ١١,٥٠ – العولمة وأثرها على المجتمع العربي
أعدها السيد برهان غليون وقدمها السيد رغيد الصلح

١١,٥٠ – ١٢,١٠ – السياق الاقتصادي للعولمة في المنطقة العربية
أعدها السيد ناظم عبدالله وقدمها السيد نبيل صفوت

١٢,١٠ – ١٣,٣٠ – مناقشة

١٣,٣٠ – ١٥,٠٠ – غداء

الجلسة الثانية: التأثير الاجتماعي للعولمة

١٥,٠٠ – ١٥,٢٠ – العولمة، الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية
(السيد محمود عبد الفضيل)

١٥,٢٠ – ١٥,٤٠ – العولمة، المجموعات الضعيفة والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية
أعدها السيد باقر النجار وقدمها السيد أنطوان حداد

١٥,٤٠ – ١٧,٠٠ – مناقشة

الجلسة الثانية: التأثير الاجتماعي للعولمة (تابع)

٩,٣٠ – ٩,٥٠ – العولمة والثقافة العربية
(السيدة منى فياض)

٩,٥٠ – ١٠,١٠ – تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية
(السيد عمر البزري)

١٠,١٠ – ١١,٣٠ – مناقشة

١١,٣٠ – ١٢,٠٠ – استراحة

الجلسة الثالثة: العولمة والقضايا الاجتماعية

١٢,٠٠ – ١٢,٢٠ – العولمة، الحكم السليم والدور المتغير للدولة: آفاق جديدة
(السيد محمد الأمين فارس)

١٢,٢٠ – ١٢,٤٠ – العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية
(السيد حسن حمود)

١٢,٤٠ – ١٤,٠٠ – مناقشة

١٤,٠٠ – ١٥,٣٠ – غداء

١٥,٣٠ – ١٧,٠٠ – مناقشة التوصيات

المرفق الثالث

وثائق الاجتماع

العنوان	الرمز
تنظيم الأعمال المقترح	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/L.1
المذكرة التوضيحية	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/INF.1
العولمة وأثرها على المجتمعات العربية	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/2
العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/3
العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/4
العولمة، المجموعات الضعيفة والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/5
العولمة، الحكم السليم والدور المتغير للدولة: آفاق جديدة	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/6
العولمة والثقافة العربية	E/ESCWA/SDD/2005/WG.3/7